

امكانية تطبيق الضريبة الخضراء في النظام الضريبي العراقي : نموذج مقترح
The possibility of applying the green tax in the Iraqi tax system :
A proposed model

م.د. سراء سالم داؤد الجرجوسي

Dr. Saraa Salim Dawood Al-Grgousee

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل

saraa_salem@uomosul.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2021/1 / 12 تاريخ قبول النشر 2021/3 / 16 تاريخ النشر 2021/8 / 5

المستخلص:

ظاهرة التلوث ليست جديدة ولكن المسألة بشدة التلوث وخطورته وظهور انواع جديدة من الملوثات وقواسم مشتركة بين اقتصادات الدول على اختلافها مسببة للتلوث وتدمير البيئة اقتصاديا وطبيعا ونظرا لخطورة التلوث لابد من معالجته والحد منه بأستخدام عدة وسائل واساليب وافضلها الضريبة الخضراء التي تعد من الوسائل القانونية التي تعالج التلوث وفي العراق لازالت الضريبة الخضراء غائبة في الهيكل الضريبي ومن هنا جاءت مشكلة البحث حول امكانية استنباط نموذج لنظام الضريبة الخضراء في العراق تتناسب وطبيعة التلوث وخطورته ونتائجه بعد دراسة الاسباب التي تدفع الى وضع النموذج وتحديد مجالات الاستفادة منها سواء في تمويل الموازنة العامة والتي بأمس الحاجة الى المزيد من اليرادات ومن ناحية اخرى للحد من التلوث ومعالجته ومواجهته والتحول الى بيئة نظفية والتوصل الى وضع جملة من المقترحات واهمها دراسة القوانين بشكل تفصيلي لتحديد المجالات والمستويات للضريبة الخضراء في العراق مع وضع معايير دقيقة تراعي الحفاظ على البيئة والزام المشروعات الاقتصادية بكل انواعها لوضع ملاحق يوضح فيه حجم التلوث ومستواه وفترة الضريبة الخضراء الذي يقع فيها عند البدء بأقامة المشروع .

الكلمات المفتاحية: البيئة ، التلوث ، الضريبة الخضراء

Abstract

The phenomenon of pollution is not now , but the issue is the severity and seriousness of pollution and the emergence of now types of pollutants , common denominators between the economies of different countries which cause pollution and destroy the environment ,economically and naturally in view of the seriousness of pollution, it must be treated and reduced using several means and methods and dismiss it as the green tax which one of the legal means that deal with pollution.

In Iraq the green tax is still absent in the tax structure ,hence the problem of researching the possibility of devising a model for the green tax system in Iraq commensurate with the nature ,severity and consequence of pollution after studying the reasons that lead to the development of the model and determining the areas of its use ,whether in financing the general budget ,which most need more revenues ,on the other hand, to reduce treat and confront pollution and shift to a clean environment and to reach a set of proposals ,the most important of them, study the laws in detail to determine the areas and levels of the green tax in Iraq ,with setting account the preservation of the environment and the commitment of all economic projects to put in annexes in which the size of pollution , its level and category of green tax that falls in it when starting to establish the project.

Keyword: Green Taxes , Environment, pollution

مقدمة:

مشكلة التلوث ذات طابع دولي، ونتيجة الصراعات المستمرة والدائمة بين النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جعل من الضروري المعالجة والحد من هذا الصراع وخلق النمو الاخضر للاقتصاد والمؤسسات فقد اثبت ان الضريبة الخضراء الحل المناسب والملائم لمعالجة هذا الصراع والتخفيف من الملوثات وخاصة ان معظم الشركات والمصانع والمعامل في القطاع الخاص التي لا ترغب في تخصيص مبالغ كبيرة للتحويل التكنولوجي ولم تتخذ التدابير المناسبة لخلق الانتاج الاخضر ولكن من خلال الضريبة الخضراء يجعل من التحويل ضرورة ملحة وكلفة التحويل اقل واصبح مبدأ الملوث الاعلى يتحمل ضريبة اعلى وبعكسه الملوث الاقل يتحمل الاقل وربما يعفى منها، واخذت الدول تستخدم سياسة الضريبة الخضراء لكيفية استخدام الموارد الاقتصادية بسلوك عقلاني وتقييد المعامل والمصانع والافراد بحماية البيئة والاستدامة فيها.

ليتحول الاقتصاد والمجتمع الى بيئة افضل وحياء اكثر صحة لجميع افراد المجتمع ومن ناحية اخرى تعد ايرادات مضمونة ووفيرة لموازنة الدولة.

الاصلاحات الضريبية تغير من طبيعة النظام الضريبي والايادات الضريبية وتأثيراتها في الموازنة العامة وتؤثر في طبيعة النظام الاقتصادي، تقلل المخاطر وترفع من الاستثمارات وتعد طريق ونقطة تحول في الاستثمارات والانتاج الاكثر استدامة من اجل السعي نحو التنمية المستدامة ، الضريبة الخضراء تجعل من ادارة البيئة وكيفية استغلالها بأكثر رشدا وعقلانية وخاصة في كوكب يتعرض الى هجمات مناخية وشحة بالموارد الاقتصادية الطبيعية في ظل اقتصادات لها قواسم مشتركة في الاساءة القوية للبيئة وبطريقة استغلال الموارد الاقتصادية.

معظم استراتيجيات الدول المتقدمة والنامية تركز على تراكم الثروة ورأس المال وكيفية استغلال الايدي العاملة وغيرها من الموارد الاقتصادية وتتناسى الطبيعة والملوثات واضرارها المادية والاقتصادية والاجتماعية وما يمكن ان تستغله الحكومات من هذه الاضرار بتحديد ضريبي يتناسب مع حجم الضرر لها وتجعله من الايرادات الضريبية المهمة والحصيلة الاوفر وبهدفين رئيسين تنظيف البيئة وايرادات مضمونة للموازنة.

مشكلة البحث:

تشكل الضرائب بأنواعها احد اهم الايرادات الرئيسية في الموازنة لجميع دول العالم وفي السنوات الاخيرة وبسبب التغيرات البيئية وآثارها السلبية ظهرت الحاجة لوضع نوع جديد من الضرائب وهي الضرائب الخضراء ويمكن طرح بعض التساؤلات الآتية لتحديد مشكلة البحث وكالاتي:

"هل يمكن استنباط نموذج لنظام الضريبة الخضراء في العراق"

ومن هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح بعض التساؤلات وهي:

1_ ما هي العوامل الواجب اخذها بنظر الاعتبار عند وضع نموذج لنظام الضرائب الخضراء.

2_ ما هي اوجه استخدامات الايرادات للضريبة الخضراء سواء في تمويل الموازنة وكذلك معالجة التلوث والحد منه .

3_ ما هي الصعوبات المحتمل مواجهتها عند تطبيق نظام الضرائب الخضراء المقترحة.

هدف البحث:

بسبب طبيعة الموضوع والخاص بوضع نموذج مقترح للضريبة الخضراء بالامكان تحديد اهداف البحث بالنقاط الآتية:

1_ دراسة الاسباب التي تدفع الى وضع نظام الضرائب الخضراء وتحديد مجالات الاستفادة منها سواء في تمويل الموازنة او مواجهة مشكلات التلوث.

- 2_ بناء نموذج مقترح للضريبة الخضراء تتناسب وطبيعة التلوث وخطورته ونتائجه.
- 3_ دراسة العوامل المؤثرة التي يجب الاخذ بنظر الاعتبار عند وضع النموذج.
- 4_ وضع مقترح لاستخدام الإيرادات لضريبة الخضراء كمصدر لتمويل الموازنة ولمعالجة التلوث.
- 5_ تحديد الصعوبات المحتمل مواجهتها عند وضع النموذج وتطبيقه.

فرضية البحث:

تأسيساً على ما جاء من تساؤلات مشكلة البحث يمكن وضع الفرضيات الآتية:

- 1_ يمكن استنباط نموذج مقترح للضريبة الخضراء في العراق
- 2_ بالإمكان تحديد أهم العوامل المؤثرة في وضع النموذج المقترح.
- 3_ بالإمكان تحديد أولويات الاستفادة من الإيرادات الضريبة الخضراء
- 4_ تحديد الصعوبات المحتمل مواجهتها أثناء عمل وتطبيق نظام الضريبة الخضراء.

أهمية البحث:

- 1_ يفيد البحث في وضع معايير ضريبية للحد من ظاهرة التلوث.
- 2_ إعطاء فكرة واضحة للجهات ذات العلاقة عن آلية وضع نظام للضريبة الخضراء.
- 3_ كنتيجة لتطبيق مقترحات البحث ستحقق إيرادات إضافية لموازنة الدولة والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة للحاجة الكبيرة للإيرادات ومن عدة قنوات.
- 4_ إعطاء صورة واضحة عن مشكلات التلوث وآثارها وتقديم المقترحات لمواجهتها من جوانب أخرى غير فنية وإنما عن طريق الضرائب.

أسلوب البحث:

اعتمد البحث الأسلوب الاستدلالي في تحديد مشكلات التلوث وأنواعه وآثاره، وقام الباحث بمحاولة وضع نموذج مقترح للضريبة الخضراء.

الجانب النظري

الضريبة الخضراء أهدافها ودوافعها

أولاً: البيئة والتلوث:

أعطى عدة مفاهيم ونظريات تفسر البيئة بكل مكوناتها ومدى حجم فائدتها للبشر وما هو الدور الرئيسي التي تقوم به البيئة لاستمرار العيش بكل الكائنات الموجودة فيها.

فقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في استوكهولم عام 1972 بأنها " جملة الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لاشباع حاجات الانسان وتطلعاته" (جويلي ، 2001، 4)

وبالإمكان إعطاء مفاهيم أخرى للبيئة بأنها " الوسط الذي يعيش فيه الكائنات الحية وغير الحية وما يحيط بالكائنات الحية من كافة متطلبات العيش. (صالحة ، 2017، 100)

أو هي " الحيز الطبيعي والصناعي والتفاعل بينهما من أجل خلق التوازنات الطبيعية والصناعية بين الواسطين لاستمرار العيش" (الجبان، 2006 ، 60)

في حين مفهوم التلوث قدمته بوثائق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لاوريا هو " ادخال الانسان بطريقة مباشرة وغير مباشرة لموارد او طاقة في البيئة والذي ينتاج مضرة على نمو وصحة البشرية ويعرضها للخطر ويضر بالمواد الحيوية والنظم البيئية وينال من قيم التمتع بالبيئة او يعوق الاستخدامات الاخرى المشروعة للوسط .(امين، 1984، 28) ويمكن اعطاء مفهوم للتلوث " التغيرات السلبية كما ونوعا في النظام الايكولوجي من خلال الملوثات الذي يخلقها الوسط الصناعي قي كافة مكونات الطبيعة من مياه وتربة وهواء.

ثانيا: اشكالية التلوث:

بدأت البيئة والارض تنذر بالخطر الكبير الذي تتعرض له من صنع الانسان بطريقة مقصودة وغير مقصودة. اصاب التلوث كل عناصر البيئة ومكوناتها من مياه، وتربة، هواء وغابات وغيرها واصبحت الملوثات غير محدودة في كافة مكونات البيئة من خلال الغازات السامة والمواد الصلبة والسائلة وبدرجات مختلفة من المصانع والمعامل والسيارات وتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها وما تتركه من تأثيرات سلبية على الهواء وارتفاع نسبة ثاني اوكسيد الكاربون ، واستخدام المبيدات والاسمدة والاملاح ومخلفاتها في التربة والاراضي الزراعية والتصحّر والملوحة وتركها وعدم اصلاحها والعديد من الملوثات المؤثرة ويتفاعل البعض مع الاخر من الملوثات لخلق ملوثات اكثر وضرا بيئيا اكبر .

ثالثا: أنواع التلوث:

اتفق معظم الباحثين ان التلوث فيه العديد من الانواع والاشكال ولكن هناك قواسم مشتركة لكافة التقسيمات ومنها:

(الهيرش، 1998، 53-54) (قمصان، 1991، 85-88) (الكندري، 1992، 92-93)

(M. Sjolín & A. Wadeskey)

التلوث البيولوجي	التلوث الإشعاعي	التلوث الكيميائي
وجود كائنات مرئية وغير مرئية تلوث المياه والتربة والهواء مثل البكتيريا والفطريات وتحدث نتيجة الأنشطة الصناعية والزراعية والمنزلية والرواسب التي تخلفها هذه الأنشطة. ولقاح بعض الازهار التي تؤثر على الجهاز التنفسي والجلد والفيروسات في الجلد والفطريات	اشعة كهرومغناطيسية اشعة اكس المفاعلات النووية النظائر المشعة الطائرات الثقيلة شاشات اجهزة التلفزيون الاعلام الالي واجهزة التحكم عن بعد (الليزر)	المواد الكيميائية بكل انواعها والمكونة من مركبات سمية البعض شديد الخطورة والاخر اقل خطورة على حياة الكائنات الحية وتكون من مخلفات الأنشطة الصناعية المختلفة والتطورات التكنولوجية والمخصبات والمبيدات والاسمدة الكيميائية والتلوث النفطي
التلوث الطبيعي	التلوث الصناعي	التلوث الحراري
نوع من التلوث غير المسيطر عليه وغير المتنبأ به ويظهر من الطبيعة من دون سابق انذار ودون تدخل الانسان به مثل الزلازل والبراكين والصواعق وغيرها.	النشاط الاقتصادي للانسان وهنا يدخل دور الانسان المسبب المقصود للتلوث من خلال النشاط الاقتصادي (الزراعي، الصناعي، خدمي، سياحي) وكيفية التصرف بكافة المخلفات من هذه الأنشطة المختلفة.	انتاج الطاقة والمولدات وطرح ثاني اوكسيد الكربون والمسبب لارتفاع درجات الحرارة في الارض(الانحباس الحراري) فضلا عن احتوائها على المعادن الثقيلة والاملاح تزيد من التفاعل الكيميائي في خلايا النبات والانسان
التلوث بالضجيج		
وسائل النقل الصناعات وتأثيراتها الفكرية على الانسان ارتفاع مستوى الاصوات واستمرارها لساعات طويلة في اليوم		

وهناك اخرى من حيث مصدرها:

- 1_ التلوث المقبول: يوجد نسبة معينة من التلوث لا يضر بالكائنات الحية.
- 2_ التلوث الخطر: وصل التلوث النقطة الحرجة وبدأ بالتأثير على الكائنات الحية .
- 3_ التلوث الخطر جدا: بدأ يظهر الآثار السلبية على الكائنات الحية.
- 4_ التلوث المدمر: الذي يعمل على الاختلال بالتوازن البيئي.

رابعاً: مفهوم الضريبة الخضراء:

جاءت عدة مفاهيم للضريبة الخضراء وعدة تفسيرات ولكن بالحقيقة لها جوهر واحد كيفية المحافظة على البيئة وحمايتها واستدامتها من جميع الملوثات ، وقناة وفيرة من الإيرادات لتغذية الموازنة العامة فضلا عن استخدام الموارد الاقتصادية بطريقة كفوءة وعقلانية .

وقد وضعت منظمة الطاقة الدولية (OCDE) مفهوما لها بأنها:

نققات اجبارية بدون مقابل كأيرادات للخرينة العامة ويكون وعائها البيئية (D.Beltran,1996,9)

وبالامكان اعطاء عدة مفاهيم للضريبة الخضراء بأنها:

" المبالغ التي يدفعها المتسبب بالضرر البيئي بمقدار الضرر اي يتناسب مع حجم الضرر الذي يتركه في البيئة خلال فترة من الزمن.

وبمفهوم آخر:

" مبلغ نقدي يدفعه الفرد نتيجة انتاج التلوث بهدف حماية وتحسين جودة ونوعية البيئة وخلق إيرادات جديدة ووفيرة للموازنة العامة.

او هي :

" اموال تفرض على الملوثين نتيجة نشاطاتهم الاقتصادية مما يسبب اضرار بيئية كبيرة بهدف خلق بيئة نظيفة وصحية. وبمفهوم اخر:

" ثمن التلوث وطريقة للاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية وخاضة الموارد الناضبة مع تحديد سقف معين للتلوث من اجل خلق التوازنات البيئية.

خامساً: دوافع الضريبة الخضراء:

لكل ضريبة لها اهدافها ودوافع فرضها تحدده الدولة وعلى اساسه يتم تحديد الوعاء والسعر الضريبي للضريبة ، والضريبة الخضراء لها عدة اوعية ضريبية وعدة اسعار ضريبية مختلفة حسب حجم التلوث ومصدره وما يسببه من اضرار مجتمعية وبيئية واقتصادية وعلى الرغم من ذلك يوجد عدة دوافع تجعل من الضرورة فرض هذه الضريبة ومنها: (OECD، 1)

(Williams, 2016) (باري،2019) (D.Heine, J.Norregaard and W.H.Parry, 2012,16)

- 1_ الاستخدام العقلاني والامثل للموارد الاقتصادية (الطبيعية والصناعية) نحو نمو اقتصادي وتنمية مستدامة.
- 2_ اتخاذ التدابير والاساليب الحديثة من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة التي تراعي التلوث من اجل التحوط من الملوثات واسبابها والحد منها، والتقليل من خطر الاصابة بها.
- 3_ يتحمل الافراد جزء من مسؤولية بيئة نظيفة وصحية لكي يساهم مع الدولة بجزء من الكلف البيئية.
- 4_ تمثل حصيلة غزيرة من الإيرادات لتغذية موازنة الدولة لكون مسببات التلوث وعدد الملوثين يمثلون وعاء للضريبة وهم نسبة كبيرة من افراد المجتمع.

- 5_ قد تكون جزء منها تخصيصية من أجل انفاقها بالتحديد على البيئة ونظافتها وديمومتها.
- 6_ حماية الموارد الناضبة كالنفط والكبريت والغاز من النضوب السريع وإطالة السقف الزمني لهذه الموارد.
- 7_ استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج والحد من استخدام الآلات والمعدات والسيارات .. وغيرها المتقدمة واستبدالها بالتقنيات الحديثة التي تعد أقل ملوثاً وأكثر حداثة.
- 8_ خلق بيئة حضارية وافكار ثقافية متطورة في البلد وتحديد قوانين خاصة بالحاجات الانسانية والعادات والتقاليد والافكار.
- 9_ خلق الضريبة الخضراء كعبء مالي على الافراد لكن بالمدى البعيد يهدف الى خلق الشعور والوعي عند افراد المجتمع بواجب الحفاظ على بيئتهم وصحتهم وهذا يخلق نوع من اجبارهم على الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث ويبدأ التقبل للضريبة عند الافراد حتى في حالة ارتفاع اسعارها الضريبية وتعدد اوعيتها.
- 10_ العدالة والشمولية الخاصة التي تتصف بها هذه الضريبة باعتبار جميع الافراد بغض النظر عن نشاطاتهم الاقتصادية وغير الاقتصادية وحتى ربات البيوت يعتبرون مشاركين بالتلوث فهي تشمل كافة افراد المجتمع بتحمل مبالغ نقدية لاصلاح البيئة في حين الافراد الذين يراعون التلوث والضرر البيئي لايتحملون اي عبء ضريبي.
- 11_ خطوة اولية تعتبر ضريبة على مستوى الدولة ولكن على المدى البعيد تكون اقليمية ودولية لكون كثير من الدول تلوث البيئة الخاصة بها وتنقل تلوثها الى بيئة اخرى وخاصة المجاورة لها او لا تلوث بيئتها ولكن تنقل تلوثها لبيئة اخرى.

12_ بداية استخدامها وتطبيقها في العراق يكون محدود ولكن خطوة اولى لوضع اسس لهذه الضريبة مستقبلا.

سادسا: اهداف الضريبة الخضراء:

يكون للضريبة الخضراء عدة اهداف وغايات من خلال فرضها وتحديدها من قبل الدولة وكما هي:
(الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، 3) (N.Steinbach, V.Cederlund and A.Georgescu,)
(2009,5-6) (L.Jeannin,2010,4)

- 1_ تشجيع الحماية البيئية حيث تلجأ الدولة الى فرض الضريبة الخضراء تصاعديا خاصة على الشركات والمعامل والمصانع المسببة للتلوث ويعكس تعفي كافة المشروعات والمعامل او تخفض من الضريبة عليها في حالة التزامها بشروط البيئة النظفية .
- 2_ منح قروض وتسهيلات ائتمانية لكل الافراد والمستوردين والمستخدمين للطاقت النظفية والتقنيات الحديثة النظفية .
- 3_ تسهيلات ادارية لكافة الافراد والتجار والمستوردين والمستخدمين (الاستيراد والتصدير) للسلع والخدمات التي تنطبق عليها المواصفات القياسية لحماية البيئة.
- 4_ الرقابة المالية على معامل انتاج الكيماويات وكيفية التصرف بمخلفاتها الكيماوية المضررة والخطرة على البيئة.
- 5_ الوضوح في القوانين وفي اساليب الانتاج النظيف بحيث تكون واضحة لدى جميع الافراد المنتجين والمستثمرين وان تكون بعيدة عن الثغرات القانونية لكي لا تستغل من قبل المنتجين والمستثمرين .
- 6_ منح حوافز لافراد المجتمع الذين يتطوعون في العمل الشعبي لحملة تنظيف البيئة ومحاولة خلق فكرة التعاونيات التي تعمل في هذا المجال.
- 7_ تقليل الهدر والحد من الاستهلاك والرشادة لكافة انواع بالطاقة ، نقلل من التلوث من جهة والاستخدام الامثل من جهة اخرى.

سابعاً: الايجابيات والسلبيات للضريبة الخضراء:

من الطبيعي ان الضرائب بكل انواعها لا تشكل اي سلبية في الايرادات العامة للدولة ولكن على العكس من هذا ولكن السلبية تظهر في صعوبة وضع نظام ضريبي متكامل ومتناسق مع حجم وطاقة المجتمع والاقتصاد بحيث يجعل منه عبء كبير على افراد المجتمع ولكن بالرغم من ذلك ان لكل ضريبة لها خصوصيتها من حيث ايجابياتها وسلبياتها على الافراد والدولة.

ومن الايجابيات الرئيسية للضريبة الخضراء: (OECD,2001,103-104) (قدي، 2011 ، 172) (زنات، 2016، 95)

1_ خلق بيئة صحية ونظيفة للاقتصاد والمجتمع وهذا يعد هدف رئيسي وخاصة في الدول المتقدمة التي تقوم على اساسه فرض الضريبة الخضراء.

2_ تعدد وتنوع الازعية الضريبة لهذه الضريبة لكونها تشمل كافة الانشطة الاقتصادية بكافة القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.

3_ ارتفاع حصيلة الايرادات للضريبة الخضراء لكونها تتصف بالتصاعدية وحسب حجم التلوث ونوع الضرر ومصدره.

4_ حافز كبير لاستخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في النشاط الاقتصادي ومحاولة التخلص من الالات والمعدات المتقادمة مما يعد دافع قوي بالتفكير بجدية بالتغيير والاستبدال بالتكنولوجيا الحديثة والصديقة للبيئة. ولا يعني لايوجد سلبيات في الضريبة الخضراء ومنها:

1_ تحتاج الضريبة الخضراء الى ادارة ضريبية كفوءة وبخبرة عالية لكونها ضريبة مباشرة وتحتاج الى وجود سجلات اسمية ونظام معلومات لكافة المكلفين بدفعها كما هو الحال في ضريبة الدخل.

2_ تحتاج الى طرق احتساب لقياس التلوث وهذا يحتاج احيانا الى معادلات رياضية ودراسات معمقة وطويلة الاجل حول تأثير التلوث في البيئة والمجتمع والاقتصاد وقياس حجم التلوث ومصدره الحقيقي.

3_ لا تتحمل وجود سماحات واعفاءات ضريبية وبعد هذه الضريبة الوحيدة المباشرة التي لا يوجد فيها لا اعفاءات ضريبية.

سابعاً: الاتجاهات المالية للضريبة الخضراء:

يتضمن الهيكل الضريبي لجميع الدول المتقدمة والعدد الكبير من الدول النامية على الضريبة الخضراء لضرورتها القصوى في المجتمعات المتقدمة خاصة وتعطي وزن ثقيل وقيمة للملوثات والوعي الكبير بتأثير الملوثات في الطبيعة والمجتمع وصحة الافراد في حين الدول النامية تعطي اهمية اقل للضريبة الخضراء لكون درجة اهتمامات الافراد والحكومات اقل ولديها مشكلة في طريقة قياسها واحتسابها.

في حين ان هذه الضريبة تمتاز بوفرة ايراداتها وتعتبر مورد مالي يساهم في تمويل الموازنة العامة وتتصف بالاستمرارية والنمو والتجدد وسهولة التحصيل ولكن فيها صعوبة القياس والتقدير .

وفي العراق تعد من الضرائب الرئيسية والمهمة وليس اقل اهمية من ضريبة الدخل ربما اكثر وفرة واهمية وذلك لكثرة وتعدد الملوثات بأعتباره دولة نفطية وفيها اوعية ضريبة متعددة لهذا النوع من الضرائب وخاصة انه يعاني من مشكلة انقطاع التيار الكهربائي بشكل شبه مستمر ولفترات طويلة والبديل المولدات الكهربائية لتوليد لطاقة الكهربائية وحجم التلوث التي تسببه المولدات ، فضلا عن ذلك عدم وجود قوانين لتحديد موديلات السيارات ومعظم افراد المجتمع يستخدم سيارات خاصة وعامة متقادمة والقانون العراقي يسمح بذلك .

المصانع والمعامل ليس لديهم امكانية حصر النفايات بل تترك في الهواء او الماء او التربة واستخدام الالات وتقنيات قديمة في الصناعة مما يجعل العراق بيئة مناسبة لغرض الضريبة الخضراء للحد والتقليل من حجم التلوث بكل انواعه وايرادات وفيرة لموازنة الدولة.

الجانب العملي

أولاً: الهيكل الضريبي في العراق:

ويشمل الآتي:

الضرائب المباشرة:

_ ضريبة الدخل وتشمل ضريبة الدخل وضريبة العقار

_ ضريبة رأس المال ويشمل ضريبة التركات وضريبة العرصات

الضرائب غير المباشرة:

_ ضريبة الاستهلاك وتشمل الضريبة الكمركية

_ ضريبة التداول وتشمل ضريبة الانتاج

المصدر : (الجنابي، 2010)

يلاحظ بأن الهيكل الضريبي في العراق تقليدي بسيط فيه ضرائب اساسية متعارف عليها في جميع الدول النامية والمتقدمة وفي العديد من الدول الغيت ودمجت بضرورية واحدة هي ضريبة القيمة المضافة ، والهيكل الضريبي في العراق لازال في تقسيمات القديمة ولم يجري اي تغيير وتعديل ودمج للضرائب وخلق ضرائب جديدة في هيكله الضريبي ، فبقيت نسبة الحصيلة للايرادات الضريبية لاتشكل الا الجزء القليل من الايرادات العامة للدولة ومعظم تركيزه على هيكله الحالي وتحصيله الضريبي على ضريبة الدخل من العاملين في القطاع العام وخاصة في السنوات الاخيرة. الضريبة الكمركية استبدلت بضرورية اعاد اعمار العراق واصبحت ضريبة نسبية موحدة على كافة السلع والخدمات المستوردة للعراق في حكومة برايمر .

ثانياً: الضرائب المشابهة للضريبة الخضراء:

الانظمة الضريبية في دول العالم على اختلاف مستوى تقدمها فيها ضريبة القيمة المضافة وجعلت من الغاء ضريبة الانتاج والاستهلاك والتوزيع وكل ضريبة تخص انتاج وتوزيع السلع والخدمات واستيراد المواد الخام . وهذه تعتبر من الضرائب غير المباشرة تتحدد بشكل نسبي على كل سلعة وخدمة وجميع المكلفين بدفعها ملتزمين بها ويحملون عبئها اذا كانوا مستهلكين للسلع والخدمات المنتجة والمستوردة والمطروحة في السوق المحلي. وفيها خاصية اختلاف الاسعار الضريبية حسن تصنيف السلع والخدمات الى ضرورية وشبه ضرورية والى كمالية وشبه كمالية والبعض الاخر المهم هو السلع الضارة بصحة الفرد والمجتمع الاقتصاد مثل السكائر والمشروبات الروحية يحدد فيها اسعار ضريبية مرتفعة نتيجة الاضرار التي تسببها فبالنسبة للضريبة المفروضة على السكائر تعد جزء او ضريبة مشابهة للضريبة الخضراء لكون سلعة السكائر مضرّة بصحة الافراد وتسبب التلوث في الهواء وفي المنازل والاماكن العامة بشكل عام وفضلا عن ذلك الفضلات التي تتركها في البيئة وخاصة في مجتمعات الدول النامية ، ضريبة المشروبات الروحية التي تؤثر على صحة الافراد وسلوكه في المجتمع وتعتبر ضريبة مشابهة للضريبة الخضراء لكونها تؤثر بشكل مباشر على صحة افراد المجتمع وبشكل غير مباشر على المجتمع والاقتصاد.

كلا الضريبتين تكون من ضمن ضريبة القيمة المضافة وتحتسب لها اسعار ضريبية مرتفعة ولكن لها وجه آخر انها مسببة للتلوث وهذه تعد من الضرائب غير المباشرة .

ضريبة استيراد السيارات والمكائن والمعدات القديمة وهذا ما يحصل في الدول الفقيرة والنامية تستورد السيارات والمعدات والمكائن وقطع غيار قديمة وبأسعار ارخص تتناسب مع مقدرتها المالية ولكن بالحقيقة تكون هذه مشاركة في عملية التلوث البيئي لكونها تستهلك وتتقادم بسرعة وهذه تشبه بفكرتها الضريبة الخضراء. في حين الضريبة الخضراء تعد من الضرائب المباشرة واوعيتها الضريبية المختلفة يضر بصحة الفرد والمجتمع والاقتصاد وكل ملوث للبيئة تفرض عليه ضريبة.

ثالثا: قوانين الضريبة الخضراء :

جميع الضرائب على اختلاف تسمياتها وانواعها لا بد ان يكون فيها :

- _ الوعاء الضريبي: الشيء الذي تقع عليه الضريبة
- _ الاسعار الضريبية والتي تحدد على كل وعاء والبعض منها نسبية والاخرى تصاعدية ولكن من المعروف والافضل في جميع الانظمة الضريبية ، الضرائب غير المباشرة نسبية والضرائب المباشرة تصاعدية.
- _ طريقة القياس وتحديد الضريبة ويكون دور الادارة الضريبية في طرق قياسها وتحديدتها.
- _ المكلفين بدفع الضريبة ، الافراد الخاضعين لها ومستخدمين ومالكين لوعاء الضريبة.
- _ طريقة جبايتها وتحصيلها ، من المعتاد عليه الضرائب يكون تحصيلها من خلال الحجز من المنبع والتوريد المباشر ولكن لايعني هذا ان يكون هناك عدة طرق لجباية الضريبة ممكن تقوم بها الادارة الضريبية لتضمن تحصيلها.
- _ القوانين والتشريعات الخاصة لكل ضريبة لماذا تفرض وعلى من تفرض وما هي العقوبات والغرامات للمتهربين من الضريبة .

- _ تخصيصاتها المالية، الايرادات الضريبية في معظم الدول تجمع مع الايرادات العامة وتوجه نحو النفقات العامة ولكن بالامكان ان يكون البعض منها تخصيصية تجمع على وعاء ضريبي وتتفق على نفس الوعاء الذي فرضت عليه بهدف الصيانة واقامة مشروعات جديدة لهذا الوعاء.
- _ السماعات والاعفاءات القانونية للضرائب، جميع الضرائب المباشرة فيها سماعات قانونية في حين الضرائب غير المباشرة ليس فيها اعفاءات.

وعلى هذا الاساس ان الضريبة الخضراء تعد من الضرائب المباشرة وان يكون الافراد المكلفين بدفعها سجلات اسمية عند الادارة الضريبية مثل ضريبة الدخل لكونها مباشرة ولا يمكن نقل عبئها الى شخص آخر ، الفرد المسبب للتلوث يتحمل عبئها مباشرة.

- _ الوعاء الضريبي للضريبة الخضراء كافة انواع فضلات المنازل الشركات والمصانع والمعامل والمطاعم والمستشفيات والمنتزهات والفنادق والمزارع وغيرها وكافة الانشطة الاقتصادية (الزراعية ، الصناعية، الخدمية، السياحية) وهذه الاوعية تكون مختلفة من حيث حجم ونوع التلوث الذي يسببه في البيئة البعض منها في الهواء والاخرى في المياه والترية وذلك يتحدد كل وعاء وحسب ما يتركه من آثاره السلبية على البيئة.

- _ الاسعار الضريبية للضريبة الخضراء تكون نسبية وتصاعدية حسب الوعاء ومصدره على سبيل المثال الفضلات التي تتركها المنازل لها سعر ضريبي يختلف عن الفضلات التي تتركها المطاعم والمنتزهات.

_ طرق قياس وتحديد الضريبة يكون دور الادارة الضريبية واضحا في هذا الجانب وان يكون لها جدول تحدد فيه حجم الوعاء والسعر الضريبي وتعد الضريبة الخضراء من اصعب انواع الضرائب في تحديد الوعية الضريبية واسعارها وطريقة قياسها لكون احيانا تحتاج الى قياس علمي ودقيق في تحديد حجم التلوث التي يسببه الوعاء الضريبي وليس هي عملية تقديرية تخمينية ولكن مقاسة بأرقام ومعادلات رياضية.

_ الافراد المكلفين بدفع الضريبة ، جميع افراد المجتمع يسببون التلوث بطريقة مقصودة وغير مقصودة وخاصة في مجتمعات الدول النامية.

رابعا: النموذج المقترح للضريبة الخضراء في العراق:

في محاولة لوضع نموذج للضريبة الخضراء واجهنا مشكلة صعوبة وضع ضريبة على مستوى كل منشأة صناعية او مؤسسة او مصنع او شركة بمختلف الانشطة الاقتصادية ولكل القطاعات سواء الصناعية والزراعية والخدمية .

اولا: العوامل التي يجب الاخذ بنظر الاعتبار بها عند وضع النسب للضريبة الخضراء:

1_ حجم التلوث والضرر الذي يسببه يكون متباين وبداخل المنشآت والمصانع وغيرها يوجد تلوث منه رئيسي والآخر ثانوي ، الرئيسي الذي هو نتيجة نوع الانتاج او الصناعة التي يقوم به المصنع كعمل رئيسي اما الثانوي بما يحتويه المصنع من اقسام وورش داخلية وكذلك تسبب التلوث ولكن من نوع اخر وحجم اخر، على سبيل المثال مصنع لانتاج الطاقة الذرية الذي ينتج عنه تأثيرات تلوث مدمر على البيئة والكائنات الحية ولكن بنفس الوقت بداخل هذا المصنع المنتج للتلوث المدمر يوجد انواع اخرى من التلوث قد يكون تلوث خطير او مقبول وطبيعي مثل مطعم وكافتيريا وعبادة طبية داخل المصنع هذه تنتج ملوثات مختلفا كليا عن الانتاج الرئيسي للمصنع الذي يخلق التلوث المدمر .

2_ نوع الانتاج وحجمه على سبيل المثال معامل الادوية تخلق اضرار كبيرة من التلوث ولكن المعمل الذي ينتج مادة طبية او نوع او نوعين فقط من الادوية يكون تلوثه محدود جدا مقارنة بمعمل ادوية تخلق اضرار كبيرة من التلوث لان طبيعة الادوية التي ينتجها تحتوي على مواد سامة وتأكيذا على ذلك لابد من وضع ضرائب على حجم النشاط الذي يخلق التلوث او طبيعته ومدى تأثيره على البيئة.

3_ الموقع الجغرافي للمنشآت والمصانع ان كان موقعه بعيد عن المناطق السكنية وفي اماكن نائية مثلا في الصحراء فيكون تأثيره على الهواء والمياه والتربة وعلى الكائنات الحية بشكل مباشر اقل من تأثيره في المناطق المكتظة نظرا لبعده عن المناطق السكنية.

4_ عدد العاملين في المنشآت والمصانع عندما ينخفض عدد العاملين ويقابلها زيادة في حجم التقنيات المستخدمة وخاصة ان هذه التقنيات غير متقدمة وصديقة للبيئة يكون حجم التلوث وحجم الاضرار من التلوث بالتاكيد اقل وخاصة بما يخص صحة العاملين وتعرضهم للتلوث.

5_ ضرورة الزام الصناعة بكل ما تحتويه من منشآت صناعية ومصانع وخاصة المنتجة للتلوث الخطير والمدمر ان يكون لديها مكبات نظامية وان تلتزم بتعقيم الفضلات وخاصة الصلبة منها قبل وضعها في المكبات ليضمن عدم تفاعلها مع التربة وتترك اضرارها مستقبلا وكل مصنع ومعمل يلتزم بهذا القانون يعفى من الضريبة الخضراء او تقرض عليه نسب منخفضة في حالة معالجة فضلاته وقد يلزم بدفع الضرائب على الملوثات الطبيعية .

6_ ضرورة منح الدولة الوقت والفترة الزمنية المناسبة قبل البدء بفرض الضريبة لكي يكون للمصنع وقت كافي لتصحيح وضعه امام التلوث الذي يسببه بكل انواعه.

7_ قياس حجم التلوث ، في كل انواع المصانع والمعامل (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) الحجم يختلف التلوث من فترة لآخرى قد يرتفع او ينخفض وربما تتعدد مصادره او تقل نتيجة اختلاف حجم الانتاج ونوعه وجودته ، على سبيل المثال الآلات والمعدات والسيارات المستخدمة في المنشآت والمصانع في بداية استخدامها وتشغيلها تكون جديدة وتسبب تلوث منخفض جدا او يكاد يكون معدوم ولكن مع مرور الوقت وكثرة الاستخدام تدخل في مرحلة التقادم وتصبح مسببة للتلوث بحجم اكبر فلابد من تغيير في النسب الضريبية عليها وفقا لحجم التلوث المسبب من استخدامها للآلات والمكانن المتقادمة.

وهذا يعني ان المصانع والمعامل المتقادمة ستضطر الى تخفيض الضريبة الخضراء المفروضة عليها.

ثانيا :نسبة الضرائب وفقا لمستوى درجة خطورة التلوث

يمكن وضع نسب مقترحة للضريبة الخضراء تفرض على صافي الارباح المتحققة للمنشآت والمصانع والجهات المسببة للتلوث وتأخذ الشكل الآتي:

1_ نسب الضرائب المفروضة على التلوث المقبول او الطبيعي:

النسبة المقترحة لهذا النوع من التلوث من كافة مصادره بين (0.01% - 1%) لكونه مقبول وتأثيره محدود على ويعد حالة طبيعية نتيجة ما تتركه الافراد والمنشآت والمعامل وكافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية على محيطها الخارجي وتتعامل مع البيئة وتترك الفضلات وملوثات مختلفة وهذا طبيعي ولكن بمشكلة درجة الخطورة الذي يسببه التلوث. وهنا يكون فضلات البيوت ، والمطاعم والكافيتريات والمنزهات والملاعب والسيارات الخاصة للافراد وللمنشآت والمصانع وغيرها مع ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار فحص هذه الجهات بشكل سنوي لقياس درجة تقادمها وصلاحيه استخدامها ، لانها تتحول مع مرور الزمن تتحول من التلوث الطبيعي الى التلوث الخطر ويصبح حجم التلوث فيها اعلى مما يتطلب نقلها من مستوى الى اخر من التلوث فتفرض عليها ضرائب اعلى والعكس من هذا.

2_ نسب التلوث الخطر:

النسبة المقترحة لهذا النوع من التلوث (1% - 4%) ويعد هذا المستوى اكثر ضررا مما يتطلب نسب ضريبية اعى تتناسب ودرجة الخطورة ومنها تسببه المستشفيات والمختبرات والمعامل والمصانع على سبيل المثال البلاستيكية والنايلون والاعذية ومعامل منتجات مساحيق التجميل والمنظفات ومولدات الكهرباء وغيرها.. وممكن ان تتخفف النسب الضريبية بنوعية المواد الداخلة في العملية الانتاجية وكيفية التصرف بالفضلات.

3_ نسب التلوث الخطر جدا:

تكون نسبة الضريبة الخضراء بين (4% - 9%) بسبب طبيعة هذه الملوثات التي تؤثر سلبييا على كافة الكائنات الحية والطبيعة وتسبب الامراض للانسان والحيوان وتضر بوجود النباتات والاراضي الزراعية وربما تحولها الى حالة التصحر وتلوث المياه وترفع من حجم الغازات السامة في الجو وهذه تكون في معامل ومصانع انتاج النفط والكبريت والفسفات والغاز وغيرها من الموارد الطبيعية والكاربونية التي تترك الغازات وبمسافات بعيدة في الجو والضرائب على شركات الطيران نتيجة ارتفاع عدد الرحلات الجوية وحجم الدخان والضوضاء الذي تتركه الطائرات خاصة وانها اصبحت الوسيلة الرئيسية للنقل في معظم دول العالم ، لذا الكثير من الدول المتقدمة خاصة تلزم هذا النوع من المعامل الذي تخلق هذه الغازات السامة في مصانعها بمحاولة تقطيرها وعدم اطلاقها في الهواء ومحاولة الاستفادة منها في المصنع مرة اخرى وتقوم بتدويره وصناعته فتصبح الفائدة للمصنع وتقلل من التلوث بنفس الوقت.

4_ نسب التلوث المدمر:

النسبة الضريبية المقترحة (10% - 12%) الذي يعد من اخطر انواع التلوث والذي يؤدي الى تغيرات جذرية في الطبيعة وتأثيرات مميته في الكائنات الحية ولا بد من ان تحدد بنسب مرتفعة من الضريبة الخضراء على كافة مسبباتها ، وتعد الاشعاعات والمفاعلات النووية من صنف التلوث المدمر واحيانا اقامة مصانع للمفاعلات النووية بهدف توليد الطاقة الكهربائية فهذا طبيعي ودرجة التلوث منخفض نسبيا ولكن لو حصل انفجار او مشكلة بهذا النوع من المصانع المولدة للطاقة الكهربائية من المفاعلات سيحصل تدمير بالكامل للبيئة المحيطة بها وبمسافات كبيرة وبعيدة.

5_ نسب المقترحة التلوث الاستثنائي

هذا النوع من الضرائب يفرض نتيجة تلوث غير معروف وغير محتمل مسبقا ويكون تأثيراتها كارثية على المجتمع وتدمر الحياة والبيئة بطريقة غير اعتيادية على سبيل المثال المختبرات البحثية او الجهات التي تقوم بأعمال مسيطر وغير مسيطر عليها على سبيل المثال تقوم احد المختبرات صناعة اسلحة بايولوجية او فيروسات او امراض مدمرة او جوائح (غير مسيطر عليها) تشابه كوفيد 19 والسارس وغيرها ولم نحدد اي نسبة من هذا النوع لان هذا النوع من التلوث يتطلب فرض ضرائب وتعويضات تتناسب وفق الضرر والحالة من قبل جهات مختصة والعالم.

وان هذه التصنيفات المحددة اعلاه فيها مستويات لا بد ان يكون اعاده النظر في كل مسببات التلوث بين فترة واخرى لكون قد تنتقل الصناعة او المنشأة من مستوى الى اخرى من التلوث، على سبيل المثال التلوث الذي تنتجه السيارات يكون في المستوى الثاني يمكن ان ينتقل الى المستوى الاول او يلغى كليا في حالة استخدام البدائل النظفية او العكس من هذا ينتقل الى المستوى الثالث اذا لم يعالج التلوث فيها .

ثالثا: الية استخدام ايرادات الضريبة الخضراء .

كما اشرفنا سابقا من اهمية تحصيل الضريبة الخضراء المقترحة ودورها في تغطية جوانب في الموازنة خاصة وان حجم التلوث يزداد بصورة مستمرة في العالم ومن ضمنها العراق الذي يعاني من التلوث وتزداد اهمية هذ الضرائب فيه ولكن لانرى ان يكون استخدام هذه الايرادات لتغطية جزء من الموازنة ولكن لمكافحة التلوث والحد منه.

اقترح لكيفية التصرف بالايادات للضريبة الخضراء في حالة تطبيقها في الهيكل الضريبي وبالشكل الآتي:

40% من الحصيلة لضريبة الخضراء لاصلاح الاضرار الناتجة من التلوث البيئي

5% مصاريف ادارية (لما تحتاجه اجراءات احتساب هذه وتحصيلها الى متخصصين وتقنيات تتطلب دفع اجور للاعمال الادارية)

10% لتدريب وتأهيل المنشأة او المصنع لمكافحة التلوث وتقديم الاستشارات لهم وكيفية علاج التلوث على

اعتبار ان الهدف الاساسي من الضريبة الخضراء حماية البيئة وليس فقط هدف مالي لتغذية

الموازنة وزيادة الحصيلة الضريبية وخاصة ان الاضرار التي يسببها التلوث تدمير البيئة

5% احتياطي للطوارئ (حملات دعائية وارشادية لمحاربة التلوث والحد منه في المجتمع)

40% ايرادات ضريبية للموازنة

ومن هذا المجال ان الضريبة الخضراء المقترحة ستكون غير مشابه في الضرائب الاخرى في العراق والتي تعد ضرائب تدخل ضمن الايرادات الضريبية العامة ومن هذا التوزيع لايادات الضريبة الخضراء الجزء منها تخصيصا لمعالجة التلوث والآخر عامة تضاف مع الايرادات الضريبية، وان هذا التوزيع لا يكون موجود في الضرائب الاخرى في العراق .

خامسا : المشكلات التي تواجه تطبيق الضريبة الخضراء

- 1_ عدم تقبل المجتمع العراقي بفكرة الضريبة الخضراء
- 2_ عدم وجود خبرة وكفاءة في طرق القياس والتخمين وبكيفية التحصيل لهذه الضريبة المقترحة من قبل الادارة الضريبية.
- 3_ ضعف في القطاع الصناعي في العراق والتقدم بالالات والمعدات المستخدمة في العملية الانتاجية قد يؤثر كثيرا على المشاريع مما يجعلها في مواقف صعبة لتغيير التكنولوجيا المستخدمة فيها .
- 4_ ما تواجهه المنشآت من انخفاض في حجم الارباح وتراكم الديون مما يجعل من الصعب دفع الضرائب المختلفة والمتعددة الحالية والتي سيضاف اليها الضريبة الخضراء
- 5_ عدم النزاهة والتلاعب في الاسعار الضريبية والتي من المحتمل ان تعاني منها الضريبة الحالية.
- 6_ عدم الدقة والتحليل من قبل المعامل والشركات في التقارير التي تقدمها عن حجم الفضلات ونوعيتها التي
- 7_ عدم وجود معلومات كافية لدى النشاطات الاقتصادية والمنشآت الصناعية حول موضوع التلوث ومسبباته واضراره البيئية.
- 8_ الضريبة الخضراء قد تخلق الازدواجية مع الضرائب الاخرى وصعوبة وضع قوانين خاصة بالضريبة الخضراء .
- 9_ الضريبة الخضراء قد تسبب في ارتفاع اسعار السلع والخدمات نتيجة ارتفاع الاسعار الضريبية.
- 10_ عدم قدرة المنشآت والمصانع على امكانية الاصلاح المستمر لمواجهة انواع التلوث نتيجة ضعف الامكانيات المادية وانخفاض حجم الارباح وقلة التراكم الرأسمالي.
- 11_ صغر حجم المشروعات في الصناعة والاقتصاد العراقي عامة والتي يسبب بعضها تلوث خطير مما سيحد من زيادة الاسعار الضريبية وخلق ضرائب جديدة.
- 12_ بطء الاجراءات القانونية او التنفيذية في العراق مما سيعيق ويؤخر في وضع القوانين وتطبيقها.
- 13_ ضعف المسائلة القانونية وصعوبة تحديد العقوبات والغرامات في حالة التهرب الضريبي عادة والتي من المحتمل ان تواجهها الضريبة الخضراء.
- 14_ من الممكن حصول الازدواج الضريبي على الشركات العراقية العاملة في الخارج والشركات الاجنبية العاملة في العراق.
- 15_ الحاجة الى دراسات معمقة ودقيقة لقياس تطبيق النسب المقترحة لمعرفة نجاحها وفشلها في التطبيق لاعادة النظر فيها .
- 16_ تحديد فترات زمنية مناسبة للبدء بتطبيق قانون الضريبة على ان يكون على مراحل مناسبة وهذا يحتاج الى فترة من الزمن ومتابعة مستمرة وما هي اهم اولويات المجالات التي ستخضع لهذه الضريبة وكيفية تحديدها.
- 17_ مدى قناعة الادارات العليا في تطبيق هذه الضريبة وقوانينها.
- 18_ المشكلة المحتملة لالغاء وتعديل في الهيكل الضريبي على القطاعات الاقتصادية فيما يتعلق بالضريبة الخضراء وخاصة ان هذه الضريبة تخص البيئة مما يجعلها عملية متجددة ومستمرة نتيجة دخول صناعات جديدة وخروج صناعات قائمة.

التوصيات:

تأسيساً على ما جاء في متن البحث وما تم عرضه من الاستنتاجات في بناء الإطار العملي ممكن تقديم جملة من المقترحات ومنها:

- 1_ ضرورة دراسة القوانين بصورة تفصيلية لتحديد المجالات والمستويات الضريبية التي تخضع للضريبة الخضراء في العراق وشمولها كافة القطاعات الاقتصادية المسببة للتلوث .
- 2_ ضرورة اصدار القوانين المناسبة لوضع قانون الضريبة الخضراء ومنع التضارب مع القوانين السارية.
- 3_ خلق فرق عمل كفوءة وبناء خبرات متخصصة للقيام بتنفيذ هذا النوع من الضرائب وخاصة فيما يتطلبه من افراد ذات خبرة عالية في قياس التلوث من فنيين والمتخصصين في الامور المالية والضرائب.
- 4_ اعطاء صلاحيات كاملة للجهات المسؤولة عن هذا النوع من الضرائب بغلق او عدم السماح بمزاولة الاعمال وتوقف العمل بها لأي جهة تشكل تجاوز على قانون الضريبة الخضراء ويستمر بالتلوث او انذاره بأصلاح وضعه ، ولهم الحق بأصدار قرارات فورية بما يتناسب مع خطورة الموقف.
- 5_ وضع جهات اتصال بكافة القطاعات الاقتصادية لتغطية جمع البيانات والمصادر وهذه الجهة المسؤولة في القطاعات الاقتصادية تقوم بالتنسيق فيما بينهم وبين الجهة المسؤولة عن الضرائب،
- 6_ ربط الجهات او المنظمات الموجودة والخاصة بالبيئة معهم على سبيل المثال منظمة حماية البيئة، حماية المستهلك والجهات المسؤولة عن المكبات وغيرها.
- 6_ التشديد على تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالتلوث وعدم استخدام المساومة عليها لمنع حالات الفساد .
- 7_ وضع قوانين لضمان حقوق الاشخاص الذين يتضررون بصورة مباشرة وغير مباشرة من الاضرار الناجمة من التلوث لتعويضهم وتحمل الجهة المسببة للتلوث دفع التعويضات للافراد اضافة على تسديد الضريبة الخضراء للدولة.
- 8_ وضع معايير دقيقة تراعي الحفاظ على البيئة ومنع التلوث والزام اي جهة او قطاع بالتعليمات عند البدء بأقامة مشروع جديد ومراقبة المشاريع السابقة.
- 9_ ضرورة اصدار ملاحق مع دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية توضح حجم التلوث وانواعه والمستوى الذي يقع فيه التلوث نتيجة عمل المشروع وتحديد الفئات الضريبية التي سيخضع لها المشروع.
- 10_ التوسع في الدعاية والاعلان وتنفيذ برامج خاصة عن التلوث وكيفية مكافحته سواء من قبل مسببين التلوث اوالمجتمع من قبل متخصصين.
- 11_ اعداد دراسات مستمرة من قبل الدوائر الضريبية وبالتحديد ما يخص الضرائب الخضراء ونكيفية تحصيلها وكيفية التصرف بها وبصورة مستمرة تحديد اهم المؤشرات الخاصة نتيجة اعتماد هذا النوع من الضرائب
- 12_ دعم البحوث والدراسات الاكاديمية وغيرها تعالج التلوث وطرق الحد منه وتقديم افكار للبدائل النظيفة
- 13_ بسبب طبيعة هذا النوع من الضرائب ووعائها نقترح تقسيمها الى نوعين الاول هو الضرائب الخضراء والتي تكون ثابتة نوعا ما ومحددة بدقة والنوع الثاني وهو (ضرائب الخضراء المرنة) وهذه تعتبر غير ثابتة وتتغير بصورة مستمرة ربما كل سنة وتشمل كافة الانشطة الاقتصادية وان هذه النشاطات تدخل وتخرج وبفترات زمنية قصيرة ومتباينة في الاقتصاد والمجتمع.

المصادر

المصادر العربية:

- 1_ الجنابي، محمد طاهر، 2010، علم المالية العامة والتشريع المالي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة
- 2_ الجبان، رياض، 2006، البيئة والمجتمع- دراسة في علم الاجتماع، الطبعة الاولى، جامعة الاسكندرية. 3_ الكندري، عبد الله رمضان، 1992، التلوث الهوائي والابعاد البيئية والاقتصادية ، مجلة العربي، الكويت، العدد. 405.
- 4_ امين ، فهمي حسن، 1984، تلوث الهواء، مصادره، اخطاره وعلاجه، دار العلوم، الرياض.
- 5_ الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، مكتب شمال افريقيا، الاقتصاد الاخضر في المغرب، هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشركات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات.
- 6_ الهريش، فرح صالح، 1998، جرائم تلوث البيئة ، النهضة العربية ، الطبعة الاولى، القاهرة.
- 7_ باري، ايان، 2019 ، عودة الى الاسس، ماهي ضريبة الكربون، مجلة التمويل والتنمية.
- 8_ جويلي ، سعيد سالم، 2001، حق الانسان في البيئة، دار النهضة العربية ، القاهرة.
- 9_ زنات، السعيد، 2016، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حمد بوضياف.
- 10_ صالحية ، بوزريع، 2017، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية في حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 17، جامعة حسنية بن بو علي- السلف.
- 12_ قدي، عبد المجيد ، 2011، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الاولى، دار جرير.
- 13_ قمصان، محمد ناصف، 1991، ابعاد التلوث الاشعاعي الناتج عن استخدامات الطاقة النووية ، عالم الفكر

المصادر الاجنبية:

- 1_ Domingo Jimenez Beltran, 1996, Environmental Taxes/Implementation and environmental effectiveness, Copenhagen ,environmental issues series NO:1 .
- 2_ environmental related Taxes in OECD countries issues and strategies OECD 2001 ,organization for economic co-operation and development.
- 3_ M.sjolin and A.wadeskey,1998, Environmental taxes and environmentally harmful subsidies, report prepared for DG environmental and Eurostat.
- 4_ Environmental taxation : A Guide for policy markers , organization for economic co-operation and development .
- 5_ Robertson C. Williams, 2016, Environmental Taxation, Discussion paper , Washington.
- 6_ Loise Jeannin, 2010, Environmental Taxes in the EU, M2PPD
- 7_ Drik. Heine, John Norregaard and Lan.W.H.Parry, 2012, Environmental tax reform: Principles from theory and practice to date , International Monetary Fund , IMF working paper ,fiscal affairs department .
- 8_ Nancy Steinbach, Viveka Plam Cederlund and Anda Georgescu,2009, Environmental taxes ,14 meeting of the London Group on environmental accounting ,Canberra,27-30 April.